قضية فلسطين وفق الاعتبارات التي تقدرها بنفسها ، وليس من حق أي طرف آخر أن يملي عليها ما يتعارض مع تقديراتها .

أما بالنسبة للقضية المطروحة آنذاك وهي تحديد الموقف الفلسطيني من مجهودات التسوية كما ظهرت بعد الحرب ومن مسألة المشاركة في مؤتمر جنيف الدولي المنوي عقده ، اذا قدر له أن ينعقد ، فان هذا الموقف يحدده ، على ضوء ما تقدم ، اعتبار واحد وهو المصلحة الوطنية الفلسطينية وهل يخدمها الحضور أو الغياب الفلسطيني عنه . واما الاجابة على هذا السؤال الجوهري فانها تتحدد بدورها على ضوء التحليل الموضوعي للمعطيات القائمة والمرتقبة التي تحيط بالموقف الفلسطيني وتؤثر فيه أو تتأثّر به .

في مقدمة هذه المعطيات يبرز ما يتصل منها بموازين القوى في الصراع العربي الصهيوني بمقاييسها الاستراتيجية . وأولها على الجانب الدولي ، حيث يتضح أن تحقيق مطلب تحرير فلسطين أو بديله الدولة الفلسطينية الديموقراطية لا يتفق مع معطيات الوضع العالمي الراهن ، وهو وضع قد يستمر لفترات طويلة بما له من تأثير مباشر وطاغ على هذا الصراع . فالغالبية الكبرى من الدول وبينها دول تؤيد الكفاح العربي للخلاص من الاستعمار والاحتلال ، تعترف باسرائيل ، وتقر ببقائها : اما لأنها تقبله كأمر واقع أو لأنها تتمسك به ، وليس من شأن هذا الوضع أن يتبدل ما لم يطرأ تعديل هائل على موازين القوى العالمية لصالح القوى المعادية للاستعمار والصهيونية الأمر الذي ليس في المتناول الآن . وهو ، مع ذلك ، وضع لا ينبغي أن يدفع الفلسطينيين إلى اليأس أو أن يفقدهم القدرة على التفكير المنطقي وانتهاج النهج العلمي في تصرفاتهم والاستسلام للعواطف أو الاندفاع في سياسات مغامرة لا ينتج عنها هدف ايجابي .

واذا كانت ظروف ما قبل ١٩٤٨ وما تلاها قد حالت بين الشعب الفلسطيني وبين حقه في تقرير مصيره على تراب وطنه ، حين كانت الغلبة في الساحة العالمية لصالح قوى الامبريالية المساندة للصهيونية ، فان هذا الوضع شهد بعض التبدل في ظل الانحسار المستمر لقواها . وهو أمر يبعث الأمل والثقة ويعززها مع تنامي القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية وتنامي حركة التحرر العالمي والقوى الديموقراطية والتقدمية والاشتراكية ، وهذا التحول هو الذي أدى على الصعيد العالمي الى اتساع التأييد لما اصطلح على تسميته باسم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، مفهومة على أنها الحقوق التي تحددها قرارات الأمم المتحدة ، كما أدى الى عزلة اسرائيل والادانة الواسعة لسياستها العدوانية ، مما يعني أن م . ت . ف مدعوة لأن تحتفظ بهذا التأييد وتوسعه ، فعليها ، من أجل ذلك ، أن لا تجبه مؤيديها بسياسات ومواقف يصعب عليهم تبنيها أو الدفاع عنها ، ما داموا هم الذين وفروا لها بتأييدهم هذا الجو الذي يسمح بتحقيق عدد هام من المطالب الوطنية الفلسطينية وبضمنها اقامة دولة خاصة بالشعب الفلسطيني على جزء من أرض فلسطين . واذا كان من غير المسموح به استبعاد امكانية حلول الظروف المناسبة عالمياً والتي تسمح بتحقيق حقوق أوسع فان الأمر يقتضي الصبر ، والاهتمام بالصورة التي ترسخ في ذهن العالم عن مشروعية كفاح الشعب الفلسطيني وعن دوره المرتبط بنضال القوى العالمية المعادية للاستعمار والامبريالية وبجميع القوى التقدمية والاشتراكية . وهنا أيضا ينبغي أن تجد م . ت . ف السياسة التي لا تضعها بتعارض مع امكانيات هذه القوى أو مع سياساتها ، لأنها بقبولها ما يمكن تحقيقه على ضوء ذلك تسهم في تعزيز امكانيات